



132928 – قسم البيت بين أولاده قبل وفاته مع التفاوت

السؤال

هناك أربع أشخاص : بنتين وولدين فقط ، وقد توفي والدهم وترك لهم عمارة ، واتفقوا قبل وفاته على أن يكون نصيب الأخ الأكبر الدور الأرضي المكون من شقتين ، والدور الثاني للأخ الأصغر المكون من شقتين مفتوحة على بعض ، والملحق والسطح يكون للأخوات ، علماً بأنه لم يجهز الدور الثاني والثالث للسكن ، وقد سمح الأخ الأكبر لأخيه الأصغر المكوث معه في إحدى الشقق التي تخصه بموجب الاتفاقية أو الوصية ، فهل على الأخوات انتظار الأخرين أن يكملوا ما تبقى من العمارة للاستفادة من السكن أو الإيجار ، أم أن لهن أن يطالبن بنصيبهن من المنزل؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً :

يجوز للإنسان أن يقسم ماله في حياته ، بشرط ألا يقصد الإضرار ببعض الورثة .

قال في "الإنصاف" (7/142) : " لا يكره للحي قسم ماله بين أولاده . على الصحيح من المذهب . وعنده: يكره . (يعني : عن الإمام أحمد قول آخر بالكراءة) قال في الرعاية الكبرى : يكره أن يقسم أحد ماله في حياته بين ورثته إذا أمكن أن يولد له انتهى .

وتكون القسمة على ما جاء في الشرع ، فللذكر مثل حظ الأنثيين .

ثانياً :

إذا قسم الأب ماله ، وأعطى كل فرد نصيبه وملكه إياه ، فهذا له حكم الهبة والعطية ، ويشترط فيها العدل بين الأولاد ، وإعطاء الذكر ضعف ما للأنثى كما سبق ، إلا أن يرضى الأولاد بالتفاضل رضاً صريحاً لا يحمل عليه الحياة ، فيجوز التفاضل حينئذ .

وإذا قسم ماله ، ولم يمتلك كل فرد نصيبه ، فهذا له حكم الوصية ، ولا تجوز الوصية لوارث ، فإن فعل ، فللورثة بعد موته إنفاذ الوصية أو رفضها .

وقد سئلت اللجنة الدائمة للإفتاء : أنا عندي من الأولاد بنت واحدة ، وأملك بيتياً من طابقين ، ولدي إخوان ، فهل أستطيع أن أمنح بنتي جزءاً من البيت ، أم هذه المنحة تؤثر على حق الورثة ، وبالتالي تكون المنحة حراماً ؟



فأجابـت : "إذا كان منحـك للجزء من بيـتك لابـنك منجـزاً ولم تـقصد حـرمان بـقية الورثـة بـأن قـبضـته فيـ الحال ، وـملـكت التـصرف فيـهـ . فلا بـأس بـذلك ؛ لأنـ هـذا من بـاب العـطـية ، وإنـ كان منـحـك لهاـ بالـوصـيـة فـهـذا لاـ يـجـوز ؛ لأنـهـ لاـ وـصـيـة لـوارـث ، لماـ ثـبـتـ أنـ النـبـي صـلـى اللهـ عـلـيهـ وـسـلـمـ قالـ : (لاـ وـصـيـة لـوارـث)" اـنتـهـى مـنـ "فتـاوـيـ الـجـنـةـ الدـائـمةـ" (16/213) .

والـظـاهـرـ منـ سـؤـالـكـ أنهـ لمـ يـتمـ تـمـلـيكـ كـلـ فـردـ نـصـيـبـهـ ، فـتـكـونـ المـسـأـلـةـ منـ بـابـ الـوـصـيـةـ ، ولـلـوـرـثـةـ الـخـيـارـ فيـ إـمـضـائـهـ أـوـ رـدـهـاـ لأنـهاـ وـصـيـةـ لـوارـثـ ، ولـصـاحـبـ النـصـيـبـ الـأـقـلـ أـنـ يـطـالـبـ بـحـقـهـ ، ذـكـرـاـ كـانـ أـوـ أـنـثـىـ ، أـوـ يـطـالـبـ بـتـقـسـيمـ الـبـيـتـ الـمـوـجـودـ عـلـىـ حـالـتـهـ الـآنـ .

ولـاـ يـجـوزـ الـاعـتـمـادـ عـلـىـ موـافـقـةـ مـبـنـيـةـ عـلـىـ الـحـيـاءـ ، فـإـنـ ماـ أـخـذـ بـسـيفـ الـحـيـاءـ فـهـوـ حـرـامـ ، وـلـاـ يـحـلـ مـالـ اـمـرـئـ إـلـاـ بـطـيـبـ نـفـسـ مـنـهـ ، ولـذـاـ إـنـ عـلـمـ كـراـهـةـ الـأـخـ الأـصـغـرـ أـوـ كـراـهـةـ الـبـنـتـيـنـ أـوـ إـحـدـاهـمـاـ لـهـذـاـ التـقـسـيمـ ، فـلـابـدـ مـنـ إـعـادـةـ الـقـسـمـةـ عـلـىـ وـجـهـهـاـ الصـحـيـحـ ، فـإـنـ اللـهـ تـعـالـىـ توـلـىـ قـسـمـةـ الـمـيرـاثـ بـنـفـسـهـ ، وـتـوـعـدـ مـنـ تـعـدـىـ ذـلـكـ فـقـالـ : (تـلـكـ حـدـودـ اللـهـ وـمـنـ يـطـعـ اللـهـ وـرـسـوـلـهـ يـدـخـلـ جـنـاتـ تـجـرـيـ مـنـ تـحـتـهـ الـأـنـهـارـ خـالـدـيـنـ فـيـهـاـ وـذـلـكـ الـفـوـزـ الـعـظـيـمـ) . وـمـنـ يـعـصـ اللـهـ وـرـسـوـلـهـ وـيـتـعـدـ حـدـودـهـ يـدـخـلـ نـارـاـ خـالـدـاـ فـيـهـاـ وـلـهـ عـذـابـ مـُـهـيـنـ) النـسـاءـ 13، 14 .

وـالـلـهـ أـعـلـمـ .